معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 195/10 رقم الوثيقة: MDE 11/010/2010
البحرين بتاريخ: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

# تحرك عاجل

## ناشطون سياسيون يزعمون أثناء المحاكمة أنهم قد تعرضوا للتعذيب

**زعمت مجموعة من 23 ناشطاً سياسيا معارضاً معتقلين في البحرين أثناء محاكمتهم أنهم قد تعرضوا مجدداً للتعذيب ولغيره من ضروب سوء المعاملة في السجن عقب جلسة محاكمتهم الأولى في 28 أكتوبر/تشرين الأول. وكانوا قد أبلغوا المحكمة أنهم قد تعرضوا للتعذيب ولغيره من ضروب سوء المعاملة عقب القبض عليهم في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول. ويزعم المتهمون أن الانتهاكات الجديدة ارتكبت ضدهم للانتقام منهم بسبب كشفهم النقاب عما تعرضوا له من تعذيب وسوء معاملة في وقت سابق. ولا تزال فرص اتصالهم بمحامييهم محدودة للغاية، بينما تستمر خشيتهم على سلامتهم في السجن.**

وكانت الجلسة الافتتاحية لمحاكمة 23 من الناشطين، وبينهم أشخاص قياديون في الطائفة الشيعية للبحرين، قد افتتحت في 28 أكتوبر/تشرين الأول. وجميعهم متهمون بالتآمر لإسقاط النظام باستخدام "الإرهاب" ووسائل أخرى. وفي جلسة المحاكمة الأولى، أنكر جميع المتهمين التهم الموجهة إليهم، وأبلغ معظمهم المحكمة بأنهم قد تعرضوا للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة السيئة أثناء اعتقالهم السابق على المحاكمة. وقال بعضهم إن موظفين أمنيين حذروهم قبل موعد الجلسة بيوم واحد بأن لا يشتكوا للمحكمة بشأن ما تلقوه من معاملة وإلا فإنهم سوف يواجهون المزيد من التعذيب.

ورفض قاضي المحاكمة الإفراج عن أي من المتهمين بالكفالة، ولكنه وافق على طلب الدفاع أن يتم نقلهم من سجن الحوض الجاف في العاصمة البحرينية، المنامة، لحمايتهم من التعرض لمزيد من الانتهاكات المحتملة على أيدي الموظفين الأمنيين الذين زُعم أنهم قد هددوهم. بيد أنهم ما زالوا حالياً في سجن الحوض الجاف رغم نقلهم إلى قسم مختلف من أقسام السجن، ولم يعودوا رهن الحبس الانفرادي.

ويشكو محاموهم من عدم السماح لهم بالالتقاء بموكليهم إلا لفترات وجيزة. ولم يسمح للمتهمين الثلاثة والعشرين بأي اتصال بمحامييهم خلال الأسبوعين الأولين من توقيفهم السابق على المحاكمة، حيث تعرضوا للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة، بحسب ادعائهم، ولم يسمح للمحامين برؤيتهم إلا عندما تم إحضارهم أمام المدعي العام، أي بعد حوالي أسبوعين من القبض عليهم. ولم يلتق المحامون بهم للمرة الثانية إلا أثناء جلسة المحاكمة الأولى في 28 أكتوبر/تشرين الأول.

وعقدت جلسة المحاكمة الثانية في 11 نوفمبر/تشرين الثاني. وأبلغ محامو الدفاع المحكمة أن بعض المتهميين يزعمون أنهم قد أخضعوا لمزيد من التعذيب أو لغيره من ضروب سو المعاملة، بما في ذلك إجبارهم على الوقوف لساعات عديدة، عقب جلسة 28 أكتوبر/تشرين الأول. ومن المقرر عقد الجلسة الثالثة للمحاكمة في 25 نوفمبر/تشرين الثاني.

**يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو بالإنجليزية:**

- لدعوة السلطات البحرينية إلى مباشرة تحقيق واف ومستقل على وجه السرعة فيما زعمه المعتقلون قبل وبعد 28 أكتوبر/تشرين الأول من تعرض للتعذيب ولغيره من ضروب سوء المعاملة؛
- لحض السلطات البحرينية على السماح للمعتقلين بأن يلتقوا على نحو منتظم بمحامييهم وتوفير الخصوصية لهم في هذه اللقاءات، وكذلك بأن يتلقوا الزيارات من عائلاتهم؛
- لحض السلطات البحرينية على حماية المعتقلين الثلاثة والعشرين من أي ردود انتقامية محتملة على زعمهم بأنهم قد تعرضوا للتعذيب أو لسوء المعاملة.

**يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 27 ديسمبر/كانون الأول 2010 إلى:**

رئيس الوزراء
الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة
مكتب رئيس الوزراء
ص. ب. 1000،
المنامة، البحرين
**فاكس: +973 17533033**
**طريقة المخاطبة: صاحب السمو**

وزير العدل والشؤون الإسلامية
الشيخ خالد بن علي آل خليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
ص. ب. 450
المنامة، البحرين
**فاكس: + 973 17536343**
**طريقة المخاطبة: صاحب المعالي**

**وابعثوا بنسخ إلى:**

النائب العام
السيد علي فضل البوعينين
النيابة العامة
ص. ب. 207
المنامة، البحرين

**فاكس:** **+ 973 17570005**

**طريقة المخاطبة:** **سعادة النائب العام**

**وابعثوا بنسخ أيضاً إلى الممثلين الدبلوماسيين لمملكة البحرين المعتمدين لدى بلدانكم**. ويرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. علماً بأن هذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل UA 195/10. ولمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع:
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE11/005/2010/en.

# تحرك عاجل

# ناشطون سياسيون يزعمون أثناء المحاكمة أنهم قد تعرضوا للتعذيب

**معلومات إضافية**

طبقاً لتقارير إعلامية، وجه الاتهام إلى الناشطين السياسيين الثلاثة والعشرين في أواخر أغسطس/آب بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب البحريني لسنة 2006. وتضم المجموعة مدافعين عن حقوق الإنسان ورجال دين شيعة، وشملت التهم تشكيل منظمة غير مشروعة تهدف إلى إسقاط الحكم وإلغاء الدستور، والتحريض على "إسقاط النظام السياسي في البلاد وتغييره"، وجمع الأموال والتخطيط لأعمال إرهابية وجرائم أخرى.

وحضر الجلسة الأولى للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية العليا في المنامة وفد من منظمة العفو الدولية. كما حضر الجلسة ممثلون عن سفارات المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا، إضافة إلى وسائل الإعلام وأهالي المعتقلين. وسنحت الفرصة لمراقبي منظمة العفو الدولية للالتقاء بالمحامين وبأفراد عائلات المعتقلين في الأيام التي سبقت الجلسة.

ولدى استئناف المحاكمة في 11 نوفمبر/تشرين الثاني، حضر ممثلون عن السفارات المذكورة نفسها الجلسة، كما حضرتها منظمة حقوق الإنسان "الخط الأمامي". ومثُل المتهمون جميعاً في المحكمة وقد حُلقت رؤوسهم؛ ومن غير الواضح ما إذا كانت رؤوسهم قد حلقت في السجن برضاهم أم أن ذلك تم، بحسب رأي البعض، بغرض الحط من شأنهم.

ولم تتم إحالة سوى اثنين من المعتقلين الثلاثة والعشرين إلى الطبيب لإجراء فحص طبي مستقل لهم عقب زعمهم بأنهم قد تعرضوا للتعذيب. وعُرض اثنان آخران من المعتقلين في مكتب النائب العام على الأطباء الشرعيين أنفسهم الذين كانوا قد فحصوا بعض المعتقلين الآخرين قبل المحاكمة. وبحسب المحامين، لم تكن التقارير الطبية قاطعة.

وقبِل رئيس المحكمة طلب المحامين عقد اجتماعات منتظمة غير خاضعة للمراقبة الحثيثة مع موكليهم؛ ولكنه رفض طلبات أخرى من قبيل مباشرة استجواب جديد للمعتقلين، وإجراء تحقيق في مزاعم تعرضهم للتعذيب، وكذلك إحالة المعتقلين إلى فحص طبي مستقل.

**معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل UA 195/10 رقم الوثيقة: MDE 11/010/2010**
**تاريخ الإصدار: 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2010**